

بيان

إدانة لاستمرار احتجاز المدنيين من قبل
قوات سوريا الديمقراطية منذ مطلع
عام 2025 بسبب التعبير عن الرأي

ما لا يقل عن **3,098** مختفٍ قسرياً لدى قسد، بينهم 203
أطفال و109 نساء وذلك منذ تأسيسها في كانون الثاني/
يناير 2012 حتى شباط/فبراير 2025

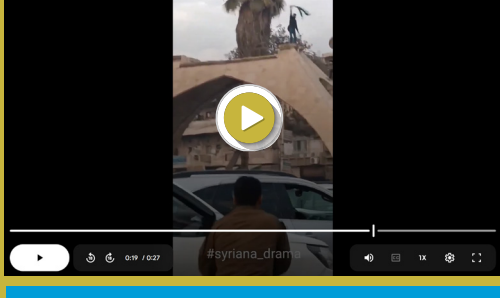
السبت 22 شباط 2025



الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران
2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية
السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع
تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، منذ مطلع عام 2025 وحتى منتصف شباط/فبراير من العام ذاته، قيام قوات سوريا الديمقراطية بتنفيذ عمليات احتجاز متفرقة طالت ما لا يقل عن ستة مدنيين، بينهم طفل، في المناطق الخاضعة لسيطرتها في محافظتي الحسكة والرقّة. وجاءت هذه الاعتقالات على خلفية قيام المحتجزين بإزالة شعارات ورايات قوات سوريا الديمقراطية من بعض المواقع العامة، ورفع العلم السوري الحالي (علم الثورة السورية) خلال الاحتفالات الشعبية التي أعقبت سقوط نظام بشار الأسد.

ووفقاً لمصادر محلية موثوقة حصلت عليها الشبكة، فقد ترافقت عمليات الاحتجاز مع إهانات لفظية واستخدام العنف والضرب بحق المحتجزين، قبل اقتيادهم إلى جهة مجهولة. وحتى لحظة نشر هذا البيان، لا يزال مصيرهم مجهولاً.



فيديو مصور يظهر قيام عناصر قوات سوريا الديمقراطية بإطلاق الرصاص على أحد المدنيين أثناء قيامه بإزالة إحدى شعارات ورايات قوات سوريا الديمقراطية من بعض المواقع العامة ورفع العلم السوري الحالي (علم الثورة السورية) في محافظة الحسكة.

الإطار القانوني للانتهاكات

يؤكد القانون الدولي لحقوق الإنسان على الحظر القاطع للاحتجاز التعسفي والمعاملة القاسية أو للإنسانية أو المهينة. ويشكل ذلك انتهاكاً جسيماً للمادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تكفل حق كل فرد في عدم التعرض للاعتقال التعسفي، كما تحظر احتجاز الأفراد دون إجراءات قانونية عادلة.

موقف الشبكة السورية لحقوق الإنسان

تدين الشبكة السورية لحقوق الإنسان جميع أشكال الاعتقال والاحتجاز التعسفي التي تنفذها مجموعات مسلحة تابعة لقوات سوريا الديمقراطية، والتي شهدت تصاعداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة. وتؤكد أنّ استخدام العنف ضد المدنيين واستهدافهم بسبب آرائهم يمثل انتهاكاً صارخاً لحقهم الأساسي في التعبير السلمي عن الرأي، وتشدد على ضرورة إنهاء هذه الممارسات فوراً.

وفي ظل استمرار سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على مناطق خارج نطاق نفوذ الحكومة الانتقالية، وكونها تتمتع بإدارة ذاتية بحكم الواقع، فإنّ الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين في هذه المناطق تندرج ضمن إطار المساءلة القانونية وفقاً للقانون الدولي. وفي سياق التفاوض الجاري بين الحكومة الانتقالية وقوات سوريا الديمقراطية بشأن مستقبل هذه المناطق، تؤكد الشبكة على ضرورة اتخاذ تدابير واضحة لضمان محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات ومنع تكرارها، كجزء من جهود إعادة توحيد البلاد وترسيخ سيادة القانون، والكشف عن مصير آلاف المختفين قسرياً.

المطالب والتوصيات

1. المفوضية السامية لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية:

- ممارسة مزيد من الضغوط على قوات سوريا الديمقراطية للإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفاً والكشف عن مصير المختفين قسرياً.
- إدراج الانتهاكات المرتكبة ضمن تقارير مجلس حقوق الإنسان والآليات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا.

2. للحكومة الانتقالية السورية:

- إدراج قضية المحتجزين والمختفين قسرياً ضمن أولويات المفاوضات مع قوات سوريا الديمقراطية.
- توفير دعم قانوني ونفسي لعائلات المحتجزين والمختفين قسرياً، والعمل على توثيق الحالات بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان.

3. للمجتمع المدني والمنظمات الحقوقية الدولية:

- توثيق وجمع الأدلة حول انتهاكات قوات سوريا الديمقراطية، وتقديمها إلى الهيئات الدولية المختصة.
- تقديم الدعم القانوني للضحايا وعائلاتهم، والمساهمة في الجهود الرامية إلى محاسبة الجناة.
- رفع الوعي حول خطورة الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان في جميع المناطق السورية.

4. قوات سوريا الديمقراطية:

- الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية والكشف عن مصير المختفين قسرياً.
- وقف كافة أشكال الاحتجاز التعسفي المرتبطة بالتعبير عن الرأي، وضمان احترام الحقوق الأساسية للمدنيين.
- إجراء تحقيقات مستقلة ومحاسبة المسؤولين عن عمليات الاعتقال والانتهاكات المرافقة لها.
- ضمان تعويض الضحايا عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

